# إصلاحات قطاع البنوك في السودان واسترداد الأصول

منذ الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في عام 2019، اتخذ السودان خطوات نحو الهدف المحدد للحكومة الانتقالية السودانية المتمثل في بناء "دولة قومية ديمقراطية حديثة".[1] ورغم ذلك، كان معدل التقدم بطيئًا، مع استمرار تفشي الفساد الاقتصادي بجانب التحديات الاستراتيجية، بما في ذلك المصاعب الناتجة عن جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى وجود عقبات أمام تحقيق تقدم اقتصادي يمكن للمواطن السوداني أن يلمسه. يمكن إرجاع هذا الإخفاق، جزئيًا، إلى عدم قدرة الدولة على معالجة القضايا بشفافية في القطاعين المصرفي والمالي اللذين شهدا عقودًا من سوء الإدارة في ظل النظام السابق.

يجب على السودان الانخراط في إعادة بناء اقتصاد شفاف يتسم بالديمقراطية والابتكار في حال إذا ما أراد السودان مد جسور الثقة مرة أخرى بينه وبين أفراد الشعب السوداني والمجتمع الدولي مع تشجيع الاستثمار الأجنبي. وفي الوقت الذي تتطلع فيه البلاد نحو مستقبل أكثر استقرارًا يتيح الفرصة أمام جميع السودانيين، فإنه يجب أن تكون الأولوية للإصلاح المصرفي - بما في ذلك تحسين الإشراف على القطاع المصرفي وتنفيذ تدابير أقوى وأكثر فعالية على أرض الواقع لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد - والتعاون الدولي بغرض استرداد الأصول التي خبأها البشير وزمرته الحاكمة في الخارج. وإلى أن يقوم السودان بإصلاح القطاع المصرفي واجتثاث الجهات الفاعلة الفاسدة، لا تزال هناك مخاطر حقيقية.

## نظرة عامة

في ديسمبر 2020، رفعت الولايات المتحدة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وذلك بشكل رسمي، مما سهل عودة الاستثمارات الأجنبية التي يمكنها أن تساعد البلاد في إعادة بناء الاقتصاد. ومع ذلك، بعد عقود من الفساد، لا تزال حالة الغموض التي تسيطر على النظام الاقتصادي السوداني تشكل عائقًا أمام الاستثمار. وتواجه البنوك الدولية والمستثمرين من القطاع الخاص والشركات صعوبات في اتخاذ كل خطوات العناية الواجبة اللازم اجراؤها تجاه العملاء السودانيين كما أنهم لا يمتلكون القدرة الكافية لتقييم المخاطر بشكل مناسب. ومن شأن هذه العوامل زعزعة الثقة في الاقتصاد السوداني وإعاقة الاستثمارات الخارجية.

وبشكل فعلي، اتخذ السودان خطواته الأولى التي تحظى بأهمية بالغة تجاه تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على الأقل من الناحية الفنية. فقد تم سن قوانين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإنشاء وحدة استخبارات مالية مكلفة بتتبع التمويل غير المشروع والتحقيق فيه، وتوفير صلاحيات قضائية للتعامل مع مثل هذه القضايا. وخلال عام 2010، تم وضع السودان على قائمة مجموعة العمل المالي (FATF) للدول التي تعاني من أوجه قصور كبيرة في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يسمى "القائمة الرمادية". وفي عام 2015، تمت رفع اسم السودان من القائمة بعد أن وجدت مجموعة العمل المالي أن الحكومة قد وفت بالمتطلبات الفنية الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[2] وعقب مرور عام، خلال 2016، وجدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي هيئة إقليمية على غرار مجموعة العمل المالي، أن الحكومة عالجت معظم أوجه القصور المتعلقة بالفساد والتي تم تحديدها في مراجعة سابقة من حيث المخرجات الفنية. وقد تم القيام بهذا الأمر على نحو فعلي، ومع ذلك، لم يتم تطبيق التنفيذ الفعلي للإرشادات الجديدة على السياسيين البارزين.[3] وستتم المراجعة التالية المخطط لها، والتي ستجريها المجموعة في عام 2022، حيث تتضمن قياس فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السودان. وقبيل المراجعة، أعلن رئيس الوزراء عبد الله حمدوك عن قانون جديد يهدف إلى تعزيز دور البنك المركزي وتحسين إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية.[4]

في حين أن السودان لديه قوانين موضوعة تهدف إلى الحد من التمويل غير المشروع، إلا أن التنفيذ لا يزال يتفاوت وغير فعال، كما أن الإشراف المصرفي لا يزال ضعيفًا، وهناك قصور في أوجه التواصل والتعاون عبر القطاع يحتاج إلى التحسين. لم يتم اختبار قدرة البنك المركزي على مكافحة الفساد إلى حد كبير، إلا أن قادة البنك المركزي قد أبرموا الوعود مرارًا وتكرارًا بإدخال تحسينات على قطاع الرقابة المصرفية.[5] وخلال سبتمبر 2020، تعهد محافظ البنك المركزي محمد الفاتح زين العابدين بزيادة جهود مكافحة غسل الأموال لتحسين نزاهة النظام المصرفي في السودان.[6] وذكر أن الحكومة تركز على الإصلاحات المطلوبة بشدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك "فوضى أسعار الصرف"، والتهريب، وتجارة الذهب غير المشروعة.[7] وبحسب ما ورد فإنه قد أخبر وفد البنك الدولي في مايو 2021 عن الإصلاحات المخطط لها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهود المبذولة لاستعادة العلاقات مع البنوك المراسلة.[8] وفي فبراير 2021، أعلن زين العابدين عن إطلاق نظام مزدوج يسمح بالاقتراض الإسلامي وغير الإسلامي.[9] ومع ذلك، كان البنك المركزي يخطو بخطى بطيئة تجاه تطبيق اللوائح والإرشادات المصاحبة أو تزويد الموظفين بالتدريب المطلوب لوضع هذه الأنظمة موضع التنفيذ.

بالإضافة إلى إصلاحات القطاع المصرفي، سن السودان عدة تشريعات وأنشأ وحدات تهدف على وجه التحديد إلى استرداد الأصول المهربة في عهد البشير.[10] ينص أحد هذه القوانين على إنشاء لجنة مكلفة بتفكيك نظام البشير، بما في ذلك حل حزب المؤتمر الوطني الحاكم السابق، ومصادرة ممتلكاته وأصوله، واستعادة الموارد المنهوبة.[11] سمحت لجنة مكافحة الفساد هذه للحكومة بمصادرة العديد من أصول حزب المؤتمر الوطني التي تم حله الآن، بما في ذلك الشركات التابعة له ومباني المكاتب والمركبات والحسابات المصرفية.[12] وبحسب ما ورد فإنه من بين هذه المقتنيات[13] أربع قنوات تلفزيونية وصحف خاصة، إلى جانب مصادر جمعية القرآن الكريم الخيرية الدينية.[14] وتتواتر الأنباء بأن كل هذه الأصول تأتي من داخل السودان. كما قامت اللجنة بحل مجلس إدارة شركة مطار الخرطوم الدولي وشركة مطارات السودان القابضة بدعوى وجود قضايا فساد.[15] وتعمل اللجنة على تحديد الأصول الأخرى المتعلقة بالبشير والتحفظ عليها، بما في ذلك أصول الشريك المزعوم للبشير عبد الباسط حمزة وشركاته.[16] ،[17]

## الخطوات ذات الأولوية

تشكل جائحة كوفيد-19 والإجراءات المتخذة للحد من آثارها، والتحديات الاقتصادية المتوطنة، والمرحلة الانتقالية المتأرجحة وصولاً إلى الحكم المدني، والمخاوف الأمنية، والتأثير الجذري لتغير المناخ، مستقبلاً يغلب عليه طابع الغموض للبلاد.[18] واليوم، لا يزال السودان يُصنف كواحد من أكثر الدول فسادًا في العالم.[19] ،[20] وإلى أن يقوم السودان بإصلاح القطاع المصرفي واجتثاث الجهات الفاعلة الفاسدة، لا تزال هناك مخاطر حقيقية كامنة. تحتاج الحكومة السودانية والقطاع المصرفي إلى إظهار قدر أكبر من الشفافية، وتطبيق قوانين وسياسات مكافحة غسل الأموال الحالية في السودان والامتثال لها بالإضافة إلى تحسين سياسات وممارسات الرقابة المصرفية. ومن شأن إعطاء الأولوية للتعافي الاقتصادي والنمو، وكذلك استرداد الأصول المساعدة على وضع السودان على طريق التعافي.

### الشفافية

**يجب على إحدى الهيئات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي إجراء عمليات مراجعة حسابات قضائية للبنك المركزي والهيئات الاشرافية الأخرى بالمشاركة مع أحد الشركاء المحليين.** ويجب إجراء عمليات مراجعة قانونية عامة للوزارات الحكومية الأخرى لضمان المساءلة والكشف عن الفساد والاحتيال والهدر. يجب أن تنشر المواقع الحكومية جميع تقارير المراجعة.[21] بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الجلسة التشريعية المشتركة لمجلس الوزراء ومجلس السيادة فحص تقارير ديوان المراجعة القومي لعامي 2019 و 2020، والتعامل مع حالات الفساد الموثقة باستخدام الآليات القانونية المعمول بها بالفعل، ونشر النتائج لعامة الشعب السوداني.

**يجب على حكومة السودان تحديد مكونات القوات الأمنية في الشركات الخاصة وضمان استبعادها.** على مدى عقود، خضعت الشركات المملوكة كليًا أو جزئيًا لأجهزة الأمن الحكومية، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية وكبار قادة قوات الدعم السريع، للقليل من التدقيق في أكثر قطاعات الاقتصاد ربحية. لقد منحوا لأنفسهم عقودًا حكومية، باستخدام الأصول الوطنية للاغتناء. ويجب على حكومة السودان تكثيف الجهود لتحويل هذه الشركات إلى كيانات ذات ملكية عامة. وفي غضون ذلك، يجب أن تخضع الشركات لرقابة وزارة المالية، كما يجب أن يُطلب منها تقديم نتائج عمليات التدقيق والمراجعة القانونية إلى ديوان المراجعة القومي. كما يجب على الحكومة أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان تزويد هيئات إنفاذ القانون والقضاء بالموظفين المناسبين وتمكينهم من تقديم هؤلاء الفاعلين إلى العدالة.[22]

**يجب على الحكومة السودانية إعطاء الأولوية لإدخال إصلاحات على وحدة الاستخبارات المالية.** عانت وحدة الاستخبارات المالية

السودانية، على الرغم من قيامها بمهام عملها، من سنوات من الإهمال. يجب أن تضمن الحكومة أن هذه الوحدة تتمتع باستقلالية تامة وأنها تحظى بكافة أشكال الدعم المناسب للقيام بمهام واجباتها؛ وتزويدها بمهنيين مؤهلين يتقاضون رواتب مناسبة بعيدًا عن تضارب المصالح؛ وتدريب الموظفين على جهود مكافحة الفساد، بالتوازي مع التهديدات الناشئة على الصعيدين المحلي والإقليمي، مثل عمليات التعاقد التي يشوبها الاحتيال أو العملات المشفرة؛ كما يتم توفير المعدات والبرمجيات التي يحتاجها موظفوها لإجراء التحقيقات بدقة وإعداد القضايا للمقاضاة.

**يجب على الحكومة السودانية تعزيز النظام القضائي.** يجب أن يحظى النظام القضائي بالدعم المناسب ليظل في معزل عن أي مؤثرات خارجية محتملة أثناء قيامه بمهمته. وبالإضافة إلى ذلك، على الحكومة أن تتأكد من أن موظفي القضاء يتلقون التدريب المناسب أو الدعم الفني حول الموضوعات ذات الصلة بقضايا غسل الأموال المعقدة، بما في ذلك التمويل غير المشروع والفساد.

**يجب على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (المملكة المتحدة) والحكومات الأخرى فرض اعداد تقارير عن الاستثمار المسؤول علي المستثمرين من دولهم مفصلة خصيصا لمواكبة أوضاع الاستثمار بالسودان** ، مثل إلزام البنوك والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص المشاركة في القطاعات التي تنطوي على معدل مخاطر مرتفع بإجراء العناية الواجبة المعززة عند بدء علاقة تجارية جديدة في السودان ونشر نتائج هذه المبادرات. ويمكن لمثل هذا النظام أن يعزز من الشفافية بشكل أوسع في كل من القطاعين العام والخاص. وبالتالي، يجب على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحكومات الأخرى التي لديها بنوك دولية رائدة تسهيل الحوار الرسمي والشفاف وتبادل المعلومات بين المؤسسات المالية في نطاق سلطتها القضائية والبنوك السودانية.

## الإشراف على القطاع المصرفي

**يجب أن يكون لبنك السودان المركزي دورًا مستقلاً وشفافًا في الرقابة على القطاع المصرفي.** وينبغي أن تشمل الجهود مراجعة التشريعات الحالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدخال تحسينات عليها؛ والمصادقة على بيع جميع أسهم البنك المركزي في البنوك التجارية؛ وإصدار إرشادات محددة بشأن الأنشطة المالية غير المشروعة التي تؤثر على السودان، مثل الفساد وتمويل الإرهاب والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الشخصيات السياسية البارزة؛ واعتماد نهج قائم على المخاطر لإعطاء الأولوية للبنوك والكيانات ذات معدل المخاطر المرتفع التي تهدد الاستقرار الاقتصادي. كما سيستفيد البنك المركزي من مراجعة مستقلة من طرف ثالث لهيكله التنظيمي، إلى جانب تقييم احتياجات التوظيف والمؤهلات.

**يجب على البنك المركزي، بمساعدة الشركاء الدوليين، تشجيع القطاع المصرفي السوداني على تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة،** لا سيما المتعلقة بالفساد وتمويل الإرهاب. ولإنشاء نظام فعال حقًا، يجب على البنك المركزي إصدار توجيهات لا تشجع على تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة فحسب، بل تحدد على نحو واضح نماذج لأفضل الممارسات التي تشجع على تقديم تقارير فعالة للأنشطة المشبوهة وفي الوقت المناسب وذلك بغرض تعظيم التأثير ومساعدة وحدة الاستخبارات المالية السودانية. وينبغي أن تنخرط وحدة الاستخبارات المالية أيضًا في حوار مستمر مع القطاع المالي وأن تشارك أنماط التمويل غير المشروع والاتجاهات والعلامات الحمراء التي يمكن للبنوك استخدامها لتحسين برامج الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإثراء جودة تقارير الأنشطة المشبوهة، كما ينبغي بعد ذلك على وحدة الاستخبارات المالية السودانية استخدام تقارير الأنشطة المشبوهة لفتح تحقيقات تؤدي إلى الملاحقات القضائية. ويجب أن يتعاون الشركاء الدوليون مثل وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع البنك المركزي ووحدة الاستخبارات المالية للحث مشاركتهم وتقديم الدعم اللازم للحصول على تقارير الأنشطة المشبوهة تتسم بجودة أفضل.

**على البنوك المراسلة العالمية أن تتعاون مع البنوك السودانية وتمارس الضغوط عليها، حسب الحاجة، لتحسين برامج الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،** بما في ذلك ممارسات العناية الواجبة تجاه العملاء. وعلى وجه الخصوص، يجب على البنوك المراسلة العالمية التأكيد على العناية الواجبة المعززة للسياسيين البارزين، والكيانات المرتبطة بشكل رسمي أو غير رسمي بالشخصيات السياسية البارزة، والمعاملات ذات معدلات المخاطر المرتفعة. وللتخفيف من إمكانية تقليل المخاطر، ينبغي للبنوك السودانية التأكد من أن البنوك المراسلة لديها على دراية بجميع الخطوات التي تتخذها لتحسين الامتثال لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما من خلال تنفيذ العناية الواجبة تجاه العملاء والعناية الواجبة المعززة.

## المساعدة الفنية

**على المجتمع الدولي أن يواصل برامج المساعدة الخاصة به لدعم الحكومة السودانية الجديدة.** يجب أن تركز خيارات المساعدة الفنية المحددة على مكافحة الفساد وجهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو أمر تحظى فيه مؤسسات البنك الدولي، وصندوق النقد

الدولي، ووزارة الخزانة الأمريكية، ووزارة الخارجية الأمريكية، والاتحاد الأوروبي/الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومجموعات أخرى بخبرة كبيرة في التنفيذ.

**يجب أن تساعد مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إعداد خطة عمل لحكومة السودان بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،** والاستفادة من شبكتها الإقليمية من المهنيين المصرفيين وخبراء التمويل. وينبغي أن تحظى المجالات ذات معدلات الضعف الخاصة بالأولوية، مثل مخاوف مكافحة غسل الأموال في قطاع الذهب، ومساعدة القطاع المصرفي للامتثال للإرشادات الدولية، وإرشادات وحدة الاستخبارات المالية بشأن زيادة استخدام البنوك لتقارير الأنشطة المشبوهة.

## استرداد الأصول

**ينبغي للسودان وحلفائه تشكيل شراكة دولية لتحديد المكاسب غير المشروعة التي تم تحقيقها في فترة حكم البشير والمخبأة في الخارج والتحفظ عليها وإعادتها مرة أخرى.** إن وجود برنامج دولي فعال لاسترداد الأصول من شأنه أن يعزز انتقال السودان كي تصبح دولة ديمقراطية حديثة. وستكون هذه الخطوة بمثابة رسالة قوية إلى الشعب السوداني مفادها أن المجتمع الدولي يدعم الانتقال إلى الحكم الديمقراطي ولن يعد بمثابة ملاذ آمن لتحقيق مكاسب غير مشروعة، كما حدث في عهد البشير. في حين أنه لم يعد من الممكن معرفة مقدار ما تم نهبه من الأموال على يد البشير الذي استمر في الحكم على مدى 30 عامًا، إلا أن جميع المؤشرات تشير إلى أنها تبلغ مليارات الدولارات، بالنظر إلى نطاق المصادرة المحلية وطول الفترة التي قضاها في السلطة. وستكون الأصول المستردة بمثابة شرارة التعافي للاقتصاد السوداني المتعثر.

**يجب أن تمتثل الشراكة الدولية للمعايير الدولية المعمول بها بشأن الشفافية واسترداد الأصول.** يجب أن يكون لمثل هذه المبادرة تواجدًا على الإنترنت يسهل الوصول إليه مع توفير منصة واضحة وشفافة لإعادة الأصول المنهوبة في عهد البشير، مما يشير إلى التزام المجتمع الدولي بحل هذه المشكلة. كما أن هذا الأمر من شأنه تيسير تبادل المعلومات الاستخبارية ، وتوفير استراتيجية تواصل مركزية موحدة بشأن التقدم المحرز والسماح للمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى بتبادل المعلومات حول الأصول المستهدفة المحتملة عبر منصة واحدة. وينبغي أن تشكل الإرشادات التي وضعها البنك الدولي ومبادرة استرداد الأصول المنهوبة التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أساسًا لهذا الجهد.[23] ,[24]

**يجب أن تكون الشراكة الدولية داخل مركز التنسيق الدولي لمكافحة الفساد.** من الأفضل أن يكون مقر البرنامج هو مركز التنسيق الدولي لمكافحة الفساد الذي يقع في لندن، حيث يضم العديد من مسؤولي إنفاذ القانون من العديد من الوكالات حول العالم، من أجل تعظيم فرص التعاون الدولي وتبادل المعلومات الاستخبارية؛ وبدلاً من ذلك، يمكن أن يتم ذلك داخل وحدة إنفاذ القانون القائمة في الترويكا.[25] يجب أن تتميز هذه المبادرة نفسها أيضًا بعنصر بناء القدرات وتبادل الخبرات الذي يسمح لمسؤولي إنفاذ القانون السودانيين بالاستفادة من المشاركين في الجهود الدولية لتحسين المعرفة الفنية في السودان.

**على الشراكة الدولية الآن أن تنخرط في كيفية إعادة الأصول.** في مرحلة مبكرة من بداية أي برنامج من هذا القبيل، يجب على الجهات الفاعلة معالجة أساليب القناة التي ينبغي من خلالها إعادة الأصول. وبالتوازي مع الأمثلة المحلية، يمكن تحويل الأصول المستردة مباشرة إلى وزارة المالية أو البرنامج الذي تديره. ومع ذلك، ينبغي النظر بجدية في الاتفاقات الثنائية التي تضمن تخصيص الأموال للمشاريع طويلة الأجل التي تحقق النفع الأكبر للسودان. ويمكن أيضًا من خلال قسم فرعي مخصص من مشروع دعم الأسرة في السودان الذي يديره البنك الدولي للمساعدة الاقتصادية أن يخدم هذا الغرض.[26] ,[27] ومن شأن مثل هذه القناة المعترف بها والمعتمدة دوليًا أن تتيح استرداد الشعب السوداني للأصول بشكل آمن في حين أنها تعمل أيضًا كمثال إيجابي للدول الأخرى التي تنهض مرة أخرى عقب سقوط أنظمتها الفاسدة.

**يجب أن تلتزم البنوك السودانية والدولية والمؤسسات المالية الأخرى بالتعاون الكامل مع الشراكة الدولية.** سيكون التعاون الكامل بين القطاعين العام والخاص أساسيًا. وينبغي أن تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بالامتثال الكامل وفي الوقت المناسب وبطريقة دقيقة لطلبات المعلومات والاستخبارات المرتبطة بالأصول المتعلقة بالبشير. لذلك يجب إشراك البنوك والمؤسسات المالية في مرحلة مبكرة وتقديم التزامات عامة تتسم بالشفافية للمساعدة في المبادرة. وعلى وجه الخصوص، على البنوك التي عملت سابقًا في السودان أو كانت ذات صلة بالسودان قبل الإطاحة بالنظام السابق، إجراء مراجعات وتحديد الأصول التي يمكن أن تكون نتاجًا من عائدات الفساد.

# الملاحظات الختامية

[1] السودان، دستور السودان لعام 2019، 2021، ص. 5، متاح عبر:
https://www.constituteproject.org/constitution/Sudan_2019.pdf?lang=en

[2] وكانت مجموعة العمل المالي قد وضعت خطة عمل للسودان تتضمن العناصر التالية: "(1) التجريم الملائم لقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ (2) تنفيذ الإجراءات المناسبة لتحديد الأصول الإرهابية وتجميدها؛ (3) ضمان وجود وحدة استخبارات مالية عاملة بشكل كامل وفعالة؛ (4) ضمان وجود برنامج إشرافي فعال للامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ (5) تحسين إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء؛ (6) التأكد من أن المؤسسات المالية على دراية باللوائح والامتثال لها بشأن تقديم تقارير المعاملات المشبوهة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ و (7) ضمان وجود القوانين والإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة ". انظر:

مجموعة العمل المالي، "تحسين الامتثال العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: عملية مستمرة"، 21 يونيو 2013، متاح عبر:
http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/compliance-june-2013.html#sudan

[3] كانت توصية مجموعة العمل المالي لعام 2003 للأشخاص السياسيين البارزين هي التوصية رقم 6. وكان تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2012 قد كشف أن السودان غير ممتثل لهذه التوصية، مشيرًا إلى أن المؤسسات المالية في السودان لم تمتثل لتوصية مجموعة العمل المالي بشأن السياسيين البارزين بل وتم التعامل معهم بدلاً من ذلك على أنهم عملاء منتظمين. في توصيات مجموعة العمل المالي الجديدة، تتناول التوصية رقم 12 السياسيين البارزين. نشرت المجموعة تقرير متابعة ثالث للسودان خلال أبريل 2016 أشارت فيه إلى أن معظم أوجه القصور المتعلقة بهذه التوصية قد عالجتها الحكومة منذ ذلك الحين. انظر:

مجموعة العمل المالي، "التوصيات الأربعون"، 20 يونيو 2003، متاح عبر: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202003.pdf

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "تقرير التقييم المتبادل لجمهورية السودان"، 28 نوفمبر 2012، متاح عبر:
http://www.menafatf.org/information-center/menafatf-publications/mutual-evaluation-report-republic-sudan

مجموعة العمل المالي، "توصيات مجموعة العمل المالي"، يونيو 2021، متاح عبر: https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/fatf-recommendations.html

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "تقرير التقييم المتبادل، تقرير المتابعة الثالث لجمهورية السودان: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "أبريل 2016، متاح عبر:
http://www.menafatf.org/sites/default/files/SUDAN_3RD_EXIT_FUR_EN.pdf

[4] صحيفة الشرق الأوسط، "حمدوك يعين محافظًا جديدًا لبنك السودان المركزي"، 20 مارس 2020، متاح عبر:
https://tinyurl.com/3wymw8d7

[5] عبد الحميد عوض، "المركزي السوداني يرغب في إنهاء مساهماته للبنوك لتعزيز دوره الرقابي"، العربي الجديد (العربي الجديد)، 28 سبتمبر 2020، متاح عبر الرابط: https://tinyurl.com/8chc4wa3

[6] سونا، "محافظ بنك السودان يناقش الإصلاحات الاقتصادية مع وفد البنك الدولي،" 24 مايو 2021، متاح عبر: https://suna-sd.net/read?id=713062

[7] عبد الحميد عوض، "الإجراءات السودانية لمراقبة البنوك ودعم 500 ألف مواطن"، العربي الجديد (العربي الجديد)، 16 سبتمبر 2020، متاح عبر: https://tinyurl.com/yf6uvqfy

[8] انظر الملاحظة 6.

[9] رويترز، "سيكون للسودان نظام مزدوج للخدمات المصرفية الإسلامية وغير الإسلامية - محافظ البنك المركزي"، 21 فبراير 2021، متاح عبر: https://www.reuters.com/article/sudan-economy-currency-banks/sudan-will-have-dual-system-for-islamic-and-non-islamic-banking-cbank-governor-idUSC6N2FD02F

[10] تم ذكر الحاجة إلى استرداد الأموال المنهوبة على وجه التحديد في ديباجة الإعلان الدستوري السوداني لعام 2019. انظر الملاحظة 1.

[11] يسمى هذا الإجراء قانون تفكيك نظام الإنقاذ وإزالة التمكين. استخدم نظام البشير مصطلح "التمكين" لمنح امتيازات كبيرة لمؤيديه، مثل المناصب الحكومية والقدرة على إنشاء العديد من الشركات المختلفة. انظر:

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تقرير الخبير المستقل عن حالة حقوق الإنسان في السودان"، 30 A/HRC/45/53، يوليو 2020، ص. 10 ، متاح عبر: https://undocs.org/en/A/HRC/45/53

[12] يُترجم الاسم الكامل للجنة إلى لجنة مكافحة الفساد لتفكيك نظام الإنقاذ لعام 1989، وإلغاء التمكين، واسترداد الأموال المنهوبة. انظر:

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تقرير الخبير المستقل عن حالة حقوق الإنسان في السودان"، 30 A/HRC/45/53، يوليو 2020، ص. 10-11، متاح عبر: https://undocs.org/en/A/HRC/45/53

رويترز، "السودان يصادر أصول الحزب الحاكم السابق بقيادة البشير"، 8 يناير 2020 ، متاح عبر: https://www.reuters.com/article/us-sudan-politics-idUSKBN1Z72LH

[13] ميدل إيست آي، "السلطات السودانية تتحفظ على أصول عائلة البشير ووزير سابق"، 8 مايو 2020، متاح عبر: https://www.middleeasteye.net/news/sudan-bashir-corruption-committee-confiscate-family-property

[14] *المرجع نفسه.*

[15] *المرجع نفسه.*

[16] Zdravko Ljubas ، "هيئة مكافحة الكسب غير المشروع في السودان للتحفظ على ممتلكات عائلة البشير"، مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، 8 مايو 2020، متاح عبر: https://www.occrp.org/en/daily/12304-sudan-s-anti-graft-body-to-seize-property-of-the-bashir-family

[17] العربي الجديد، "السودان يتحفظ على أكثر من مليار ضمن الأصول التابعة لرجل أعمال ذو صلة بالديكتاتور المخلوع البشير"، 24 أبريل 2020 ، متاح عبر: https://english.alaraby.co.uk/english/news/2020/4/24/sudan-seizes-one-billion-in-assets-from-bashir-crony

[18] صحيفة الشروق، "بنك السودان المركزي يُصدر إجراءات مؤقتة لتخفيف آثار كورونا" ، 20 مايو 2020، متاح عبر: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=20052020&id=8af567ac-24a9-4a66-9abd-4004abc88763

[19] خلال عام 2020، احتل السودان المرتبة 174 من أصل 198 دولة من بين الدول الأكثر فسادًا، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الفساد بشكل كبير للغاية. انظر:

منظمة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد،" 2020، متاح عبر: https://www.transparency.org/en/cpi# (آخر دخول في مايو 2021).

[20] تشير منظمة الشفافية السودانية إلى "فشل الحكومات في التغلب على تحديات مكافحة الفساد المتراكمة والناشئة وذلك بفعل عدة عوامل تتمثل في...عدم وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، والفشل في إنشاء هيئة مكافحة الفساد واستبدالها بأجهزة بعيدة كل البعد عن معايير مكافحة الفساد، وعدم الالتزام بسيادة القانون، والتعدي على استقلالية الهيئة التشريعية (البرلمان) والسيطرة عليها من خلال الأغلبية الحزبية الهيكلية، وغيابها في الوقت الحاضر، وغياب المحكمة الدستورية." انظر:

وكالة السودان للأنباء، "منظمة الشفافية السودانية تراجع متطلبات مكافحة الفساد"، 19 أكتوبر 2020، متاح عبر: https://suna-sd.net/read?id=695460

[21] ديوان المراجعة القومي للسودان، متاح عبر: www.audit.gov.sd (آخر دخول في يونيو 2021).

[22] سليمان بلدو، "السودان يواجه صعوبات للسيطرة على المؤسسات شبه الحكومية"، ذا سنتري، مايو 2021، متاح عبر: https://cdn.thesentry.org/wp-content/uploads/2021/05/SudanParastatals-TheSentry-May2021.pdf

[23] مبادرة استرداد الأصول المنهوبة، متاحة عبر: https://star.worldbank.org (آخر دخول في يونيو 2021).

[24] Jean-Pierre Brun، Larissa Gray، Clive Scott، Anastasia Sotiropoulou، Kevin M. Stephenson "كتيب استرداد الأصول: دليل الممارسين، الإصدار الثاني، "البنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومبادرة استرداد الأصول المنهوبة، ديسمبر 2020، متاح عبر: https://star.worldbank.org/resources/asset-recovery-handbook-guide-practitioners-second-edition

[25] الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، "مركز التنسيق الدولي لمكافحة الفساد"، متاح عبر: https://www.nationalcrimeagency.gov.uk/what-we-do/crime-threats/bribery-corruption-and-sanctions-

evasion/international-anti-corruption-centre (آخر دخول في يونيو 2021).

[26] البنك الدولي، "مشروع دعم الأسرة في السودان" متاح عبر: https://www.worldbank.org/en/news/loans-credits/2020/10/08/sudan-family-support-project (آخر دخول في يونيو 2021).

[27] مكتب المملكة المتحدة للشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية، "وزير الخارجية يحدد عرض المملكة المتحدة الفريد لدول شرق أفريقيا في زيارته إلى المنطقة"، بيان صحفي، 23 يناير 2021، متاح عبر: https://www.gov.uk/government/news/foreign-secretary-sets-out-uks-unique-offer-to-east-african-nations-on-visit-to-region--2